

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.244
11 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الثالثة عشرة

محضر موجز للجلسة ٢٤٤

المعقودة في المقر ، نيويورك،
يوم الثلاثاء، ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة كورتي

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب .

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل . وينبغي عرض التصويبات في مذكرة وإدخالها على نسخة واحدة من المحضر . كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة ، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الدوري الثاني المقدم من نيوزيلندا (تابع) (CEDAW/C/NZL/2/Add.1)

١ - بناء على دعوة من الرئيسة اتخذت السيدة أوريغان (نيوزيلندا) مكانها الى مائدة اللجنة.

٢ - السيدة أوريغان (نيوزيلندا): ردت على النقد الموجه الى برنامج التكيف الهيكلي في بلدها فقالت إن المستفيدين المحتملين من الاصلاحات الجارية هم النساء والفئات الضعيفة الأخرى. وهناك أغلبية ساحقة من النيوزيلنديين متأكدة تماما من مزايا الاصلاحات. وعلى مدى السنوات العشر الماضية هبط عجز الميزانية من ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الى ٢ في المائة منه وانخفضت أسعار الفائدة بما يزيد على ٢٥ في المائة الى ٧,٥ في المائة. وخلال الفترة ذاتها كان متوسط النمو ٠,٦ في المائة سنويا وفي عام ١٩٩٤ كان من المتوقع تحقيق نمو مستدام يبلغ ٣ الى ٤ في المائة. وانخفض معدل البطالة من ١١ في المائة الى ٩,٨ في المائة.

٣ - ومضت تقول إن الهدف الأساس من التدابير هو توجيه إعانات الرعاية الاجتماعية الى أشد الناس حاجة وليس الى أولئك الذين هم في شرائح دخل أعلى. وقد استبقيت بعض أشكال المساعدة مثل إعانات الأغراض المنزلية التي تدفع لجميع النساء ذوات الأطفال، ومدفوعات دعم الأسرة والزيارات الأرخص الى الأطباء والقروض للحصول على التعليم الجامعي. وتسند الى وزارة شؤون المرأة مسؤولية ضمان أن تكون الحكومة على علم بالحقائق المتعلقة بالمرأة وبتأثير مختلف البرامج عليهن. وكانت الوزارة، على سبيل المثال، فعالة في جعل الاستعراض الأخير للإحالة الى التقاعد يضع في اعتباره أن كثيرا من النساء يعتمدن على المعاشات التي تقدمها الدولة، وأن مبالغ مدفوعات المعاش ترتبط بالأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك لحماية هؤلاء النساء.

٤ - وفيما يتعلق بمسألة عقود الاستخدام ذكرت أن قانون عقود الاستخدام يستهدف، في جملة أمور، إعطاء الموظفين حرية الاختيار بين العقود الجماعية والفردية والتفاوض بشأن شروطها، والتوسع في الحماية المتوفرة للموظفين من المظالم، بما في ذلك توفير الحماية من المضايقات الجنسية، لتشمل جميع العاملين. ويضمن القانون، في جملة أمور، لجميع المستخدمين الإجازة الخاصة بمرتب، والأجور الدنيا، ووصول نقابات العمال الى قوة العمل وحق الموظفين في اختيار ممثليهم للتفاوضيين.

٥ - وأضافت أنه بالنسبة لمسألة الأجر المتساوي مقابل العمل ذي القيمة المتساوية أجرت الحكومة تقييمات للعمل مع تحييد نوع الجنس لضمان، فرص العمالة المتساوية للمرأة. وفي القطاع العام تعتبر فرص

(السيدة أوريغان، نيوزيلندا)

العمالة المتساوية إجبارية. ويجب على برامج المساواة في الفرص أن تؤمن ظروف عمل جيدة وأمنة وأن تعترف بأهداف وطموحات الشعب الماوري واحتياجات المرأة الى العمالة. وعن طريق الصندوق الاستئماني لتكافؤ الفرص، تشجع الحكومة الابتكارات فيما يتعلق بتكافؤ الفرص في القطاع الخاص.

٦ - وفيما يختص بالتعليق القائل بأن البطالة بين النساء تبدو أكثر مما هي عليه بين الرجال، أوضحت أن بطالة الرجل تزيد على بطالة المرأة بالنسبة لمعظم الأعمار منذ عام ١٩٨٨. وفي آذار/مارس ١٩٩٣ كان معدل النساء والرجال ٩ في المائة و ١٠ في المائة على الترتيب. وربما نتج الالتباس من ارتفاع معدل البطالة بين النساء الماوريات اللاتي يشكلن حوالي ٢٣ في المائة من نسبة الـ ٩ في المائة من النساء العاطلات.

٧ - وأعربت عن الأمل في أنه، تبعاً لتفسيرها لقانون عقود التوظيف، قد يفهم أعضاء اللجنة بصورة أفضل تحفظ الحكومة بشأن إجازة الأمومة. وقالت إن حكومتها تؤمن بأن ذلك أمر متروك للمفاوضات بين أطراف عقد العمل وكنتيجة للمفاوضات بين الحكومة ونقابات العمال الحكومية، أصبح لمعظم النساء العاملات في قطاع الحكومة الحق في إجازة أمومة مدفوعة الأجر مدتها ستة أسابيع.

٨ - وأضافت أنه قد أبدى تعليق بشأن خفض نفقات التعليم واستحقاقات الرعاية الاجتماعية. وذكرت أنه لم يحدث تخفيض في ميزانية التعليم بل ازدادت في الحقيقة كثيراً على مدى السنوات الثلاث الماضية، ولا سيما في قطاعي الطفولة المبكرة والمرحلة الثالثة من التعليم نتيجة لزيادة الالتحاق. وتغيرت المصروفات بقدر ضئيل في المدارس الابتدائية والثانوية في السنوات الأخيرة بسبب عدم زيادة الالتحاق في هذه المستويات. وفي مجال الرعاية الاجتماعية أنفقت نسبة كبيرة من أموال دافعي الضرائب على الاستحقاقات ولكن النظام تغير لضمان ذهاب الأموال المتاحة الى أكثر الناس حاجة. وفضلاً عن أنه لم تكن هناك أية تخفيضات في النفقات المتعلقة بالصحة، فقد نفذت إصلاحات كبيرة في هذا المجال.

٩ - وانتقلت الى قضية العنف المنزلي فأشارت الى أن الشرطة والمحاكم تعامل هذه القضية الآن بقدر من الجدية مماثل ما تعامل به أشكال العنف الأخرى. وقد تم تدريب الشرطة على فهم العنف المنزلي ووجهت الدعوة الى الجماعات النسائية للاشتراك في تلك العملية التي خلقت علاقة جيدة جداً بين ملاجئ النساء والشرطة. ووضعت الحكومة تدابير خاصة للتعامل مع العنف المنزلي من بينها قانون الحماية المنزلية الذي ستهدف بصورة خاصة حماية النساء اللاتي يتعرضن للضرب، وبرامج ممولة لإعادة تأهيل الرجال الذين يتصفون بالعنف. وتسعى هذه البرامج الى تذكير الرجال بأن العنف بأية صورة كانت، غير مقبول على الإطلاق.

(السيدة أوريغان، نيوزيلندا)

الذي ستهدف بصورة خاصة حماية النساء اللائي يتعرضن للضرب، وبرامج ممولة لإعادة تأهيل الرجال الذين يتصفون بالعنف. وتسعى هذه البرامج الى تذكير الرجال بأن العنف بأية صورة كانت، غير مقبول على الإطلاق.

١٠ - وبشأن قضية الدعارة قالت إن الحكومة تدرك أن التشريع القائم يعامل الداعرات معاملة مختلة عن معاملته لزبائنهن ويجري حاليا التماس الدعم من الحكومة لتغيير التشريع بقصد إزالة هذا الاختلاف. ومن رأيها أن الوقت قد حان لجعل الدعارة قانونية.

١١ - وبشأن مسألة العنف الجنسي قالت أنه يجري جمع ورصد البيانات من الشرطة ومراكز أزمات الاغتصاب وملاجئ النساء وكذلك من الوكالة الحكومية التي تدعم تقديم المشورة لضحايا الاساءات الجنسية.

١٢ - وفيما يتعلق بالنظام السياسي كجزء من انتخابات ١٩٩٣، ذكرت أنه أجري استفتاء أدى الى التغيير من النظام القديم الى نظام التمثيل النسبي. ومن العجيب أنه في ظل النظام السابق كان ٢١ في المائة من المنتخبين للبرلمان من النساء. وكانت برامج العمل الايجابي القوية لصالح المرأة في الأحزاب السياسية، ولا سيما حزب العمل، مسؤولة الى حد كبير عن ذلك الإنجاز. وبصدد التعليق الذي أبدى بشأن المناصب التنفيذية، قالت لقد كانت هناك زيادة كبيرة خلال الفترة من ١٩٩٠ الى ١٩٩٤، في نسبة النساء اللائي يشغلن مناصب تنفيذية عليا، إذ ارتفع المعدل من ١٤ في المائة الى ٢٥ في المائة. ويتضمن الوظائف الذي تشغلها النساء الآن منصب أمين مكتب رئاسة الوزراء ومنصب الرئيس التنفيذي لمؤسسة الرعاية الاجتماعية ونائب أمين المظالم والمفوض البرلماني للبيئة وعددا من العمدة، من بينهم عمدة ثلاث مدن رئيسية.

١٣ - وعن مسألة الدور الذي يمكن أن تؤديه نيوزيلندا في المبادرات الدولية للنهوض بالمرأة، أشارت الى أن حكومتها تبذل أقصى جهدها لضمان تعزيز حقوق ومركز المرأة داخل مجتمعها وكذلك داخل منظومة الأمم المتحدة وفي جميع أنحاء العالم. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف قامت نيوزيلندا بدور نشط من النهوض بحقوق المرأة بتأييد قرارات الجمعية العامة والمشاركة في صياغة صكوك مثل الاعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. كما أن الجدية التي تعالج بها بلدها التزاماتها بموجب معاهدات حقوق الانسان تبرز استعدادها لقبول مسؤوليتها للمشاركة في المبادرات الدولية للنهوض بالمرأة. وعلى الصعيد الثنائي تستهدف مشاريع المعونة الأجنبية النيوزيلندية المرأة والتنمية ولا سيما في جزر المحيط الهادئ المجاورة.

(السيدة أوريغان، نيوزيلندا)

١٤ - وبشأن التمييز في نيوزيلندا ذكرت أنه بالرغم من أن بلدها أنجز الكثير حتى الآن فلا يزال أمامه مشوار طويل. بيد أنه لا يوجد مع ذلك تمييز قانوني ضد المرأة، فقد تم في السبعينات إلغاء القوانين التي رثي أنها تحيز ضد المرأة.

١٥ - انسحبت السيدة أوريغان (نيوزيلندا).

التقريران الدوريان الثاني والثالث للأكوادور (تابع) (CEDAW/C/ECU/3 و CEDAW/C/13/Add.31).
١٦ - بناء على دعوة من الرئيسة اتخذت السيدة استرادا - كاستيليو (أكوادور) مكانها حول مائدة اللجنة.

١٧ - السيدة استرادا - كاستيليو (أكوادور): قالت إن الركود الاقتصادي القاسي الذي يعاني بلدها منه منذ عام ١٩٨٠ أجبر الحكومة على تطبيق تدابير اقتصادية أضرت بأضعف الفئات في المجتمع، أي النساء والأطفال. وكانت إحدى نتائج التدهور الاقتصادي العام الذي حدث من ١٩٨٠ - ١٩٩٠ التخفيض الكبير في الانفاق الاجتماعي. وتعد تغطية الضمان الاجتماعي من أقل التغطيات في أمريكا اللاتينية حيث لا تكاد تصل إلى ٢٦ في المائة بالقيمة الحقيقية: وترتبط ٧٦ في المائة من النساء العاملات في الاقتصاد الرسمي بنظام الضمان الاجتماعي ولكن ٩ في المائة من النساء في القطاع غير الرسمي والسكان الأصليين لا توجد لديهم تغطية بالمرّة. ولمعالجة ذلك الموقف أنشأت الحكومة في عام ١٩٨٨ "جبهة اجتماعية" تضم وزارات الرعاية الاجتماعية والعمل والصحة والتعليم. وهدفها الرئيسي هو تأمين وتعزيز البرامج والمشاريع والسياسات المتصلة بحماية المرأة والقطاعات الأكثر احتياجا في المجتمع، والقضاء على المشاكل المتكررة للإدارة البيروقراطية للحكومة. وفي السنة ذاتها تم إنشاء المجلس الوطني للتنمية الاجتماعية المسؤول عن استحداث السياسات الاجتماعية، وفي عام ١٩٩٢ تأسس صندوق الاستثمار الاجتماعي لنقل الاستثمارات إلى مشاريع الدعم الاجتماعي التي تستهدف أساسا الريفيات والقصر في البلاد.

١٨ - وأضافت أنه طبقا لدراسة استقصائية أجرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة في عام ١٩٩٣ كانت ٦٧ في المائة من الأسر المعيشية الإكوادورية دون مستوى الفقر الخطير. وقد أثرت تدابير التكيف الهيكلي بشكل خطير في البرامج الاجتماعية لوزارة الرعاية الاجتماعية التي خفضت ميزانيتها بنسبة ٤٧ في المائة منذ عام ١٩٩٣. وبالرغم من الحكم القاضي بتخصيص ٣٠ في المائة من الميزانية الوطنية للتعليم فقد تم خفض مخصصات التعليم إلى ٥ في المائة مما أحدث نتائج مفعجة. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية تمتعت الطبقة العليا والمتوسطة - اللتين تمثلان ١٠ في المائة من السكان - بزيادة قدرها ٥٠ في المائة من الدخل بينما هبط دخل الطبقة العاملة من ١٩ إلى ١٥ في المائة من إجمالي الدخل. وتوسع الفجوة بين

(السيدة استرادا - كاستيليو، اكوادور)

الأغنياء والفقراء حيث يجري امتصاص الطبقة المتوسطة في الطبقة العاملة. وظلت البطالة عند حد ١٢ في المائة من السكان الناشطين اقتصاديا وكانت نسبة نقص العمالة ٥٦ في المائة. ويعمل حوالي ٤٨ في المائة من السكان الناشطين اقتصاديا في القطاع غير الرسمي كما تعمل ١١ في المائة من النساء في الخدمة المنزلية. ويوجد حوالي ١٤٠ ٠٠٠ من الأطفال العاملين في المدينتين الرئيسيتين كويتو وغواياكيل، ولا يعرف عدد الأطفال العاملين في أجزاء البلد الأخرى. ويعمل كثير من الأطفال، في سن ما بين ٨ و ١٤ سنة، في الخدمة المنزلية ويسهمون بجزء كبير من دخل الأسرة. ونسبة الالتحاق بالمدارس منخفضة جدا؛ ولم يكمل المرحلة الابتدائية سوى حوالي ٢٠ في المائة من السكان البالغة أعمارهم ما بين ١٥ و ١٩ سنة. وتصل نسبة الأمية فيما بين الأطفال البالغة أعمارهم ما بين ١٢ و ١٤ سنة ٥,٥ في المائة في المناطق الحضرية و ٨,٧ في المائة في المناطق الريفية. وقامت الحكومة السابقة بحملة لمحو الأمية حققت نجاحا كبيرا وأدت الى انخفاض حاد في معدل أمية المرأة، من ٦٠ في المائة الى ٢٨ في المائة.

١٩ - ومضت تقول إنه لم تجر دراسات عن المعوقين تحدد نوع الجنس، وهكذا فإنه لا يعرف عدد النساء المعوقات؛ وحوالي ١٨ في المائة من اجمالي السكان هم من المعوقين. وثمة قانون صدر عام ١٩٨٢ بشأن المعوقين تضمن اعفاءات ضريبية ومزايا استيرادية خاصة للمعوقين؛ كما شنت الحكومة حملة لجعل الأماكن العامة مسموحة للمعوقين. وبدء في عام ١٩٩١ برنامج وطني للمعوقين. وقامت وزارات الصحة والتعليم والعمل والرعاية الاجتماعية بمشاريع في ميادين الرعاية الطبية والتعليم الخاص والتدريب والتأهيل على الترتيب. ومن سوء الطالع أن البرامج والمشاريع المنفذة تركزت بصفة عامة على المدن الرئيسية، واهملت المناطق الريفية الى حد كبير. وقامت الحكومة بزيادة مخصصات الموارد للمعوقين ولكن الأموال استخدمت لتجهيز المؤسسات ودفع المرتبات. وهناك أكثر من ٥٦٠ ٠٠٠ من الأطفال المعوقين، ولكن لا يوجد سوى ٢ ٠٠٠ مدرس في التعليم الخاص. ولا توجد سياسات في مجال الوقاية بالرغم من أن الأسباب الرئيسية للإعاقة - سوء تغذية الأم والطفل، ونقص رعاية ما قبل الولادة وما بعدها، وعدم وجود التطعيم - يمكن الوقاية منها جميعها. كما أن توفير مياه الشرب والمرافق الصحية قاصر بدرجة كبيرة وتتضاعف المشكلة من الهجرة على نطاق واسع الى المناطق الحضرية، مما يؤدي الى حالة تنفذ فيها الأعمال الزراعية أساسا على يد النساء والأطفال. وكانت الاستجابة الوحيدة من الحكومة هي تنفيذ وزارة الزراعة مشاريع لتوفير التكنولوجيا المتخصصة للمرأة. ولا يعترف عادة بعمل الأطفال في الزراعة بالرغم من أن الأطفال حتى في سن السادسة يعملون في الحقول أو يزاولون الأعمال المنزلية.

٢٠ - واستطردت قائلة إن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية تدهورت تدهورا كبيرا منذ تاريخ هذا التقرير. ويبلغ معدل وفيات الأطفال ٥٤ في كل ألف ولادة حية، وهو من أعلى المعدلات في أمريكا اللاتينية. أما

(السيدة استرادا - كاستيليو، اكوادور)

معدل وفيات الأطفال تحت سن ٥ سنوات فيبلغ ١٧,٧٢ من كل ألف، وتبلغ وفيات الأمهات ١٣٤ في ألف. ويرتبط معدل وفيات الأطفال ارتباطا مباشرا بالظروف المعيشية وينتج من الأمراض المعدية والهضمية والتنفسية ومن سوء التغذية في المقام الأول: يعاني ٥٠ في المائة من الأطفال دون سن ٥ سنوات بصورة خطيرة من سوء التغذية. وتم اعتماد قانون جديد للأطفال في عام ١٩٩٢ عقب تصديق اكوادور على اتفاقية حقوق الطفل يضم جميع أحكام الاتفاقية. وكان القانون السابق قد اعتمد عام ١٩٣٨ ولم يتغير. ويقوم الكونغرس الوطني بالنظر في أول قانون للأسرة في اكوادور؛ وتعالج مشاكل المرأة في فصل خاص يشمل الجرائم التي ترتكب ضد المرأة، بما في ذلك العنف المنزلي والمضايقة الجنسية وغشيان المحارم، وينص على عقوبات للعنف ضد المرأة والأطفال. وعارض الأعضاء الذكور في المجلس التشريعي بشدة إدراج العقوبات في القانون ولكن النائبات رأين من الضروري وجود وسائل الزامية.

٢١ - وردا على الأسئلة التي طرحها الفريق العامل لما قبل الدورة في الوثيقة CEDAW/C/1994/CRP.2، قالت إن مشروع القانون المتعلق بإنشاء المعهد الوطني للمرأة لم يوافق عليه بعد بسبب وجود معارضة شديدة لإنشاء هذا المعهد خارج نطاق وزارة الرعاية الاجتماعية. وتعد المديرية الوطنية للمرأة غير عاملة بالكامل بسبب المشاكل المالية الجادة الناتجة عن حدوث تخفيضات في الانفاق الاجتماعي. كما أن الدعم السياسي يتعثر وتقوم المديرية بتنفيذ مشاريعها باستخدام موارد خارجية.

٢٢ - وقالت إن نتائج خطة التنمية الوطنية لم تقيم للأسف ولا توجد متابعة جادة لحالة المرأة في الاكوادور أو لنجاح المشاريع والبرامج.

٢٣ - كما ذكرت أن اللجنة البرلمانية للمرأة والطفل والأسرة ليست لجنة دائمة؛ ومع ذلك فإن الكونغرس الوطني ينظر في اقتراح لجعلها دائمة. وقد تمكنت اللجنة من وضع مشاريع مقترحات للإصلاح القانوني وقدمتها الى الكونغرس الوطني. واقرحت اللجنة احداث تغييرات في القانون الجنائي وقدمت مع اليونيسيف مقترحا بقانون للأسرة.

٢٤ - وعن مركز الاصلاحات التشريعية قالت إنه فيما يتعلق بوضع قانون لاصلاح قانون الانتخابات يلزم وجود حد أدنى قدره ٢٥ في المائة من المرشحين من النساء. وقد جادل المشرعون بأنه لا يمكن فرض هذا الشرط وأن المشاركة في الانتخابات يجب أن تكون ديمقراطية. كما نص مشروع القانون على استخدام ١٠ في المائة من موارد الدولة المقدمة للأحزاب السياسية للتدريب السياسي للمرأة الاكوادورية ولكن الأحزاب السياسية رأت أن هذا الشرط لا يمكن قبوله.

(السيدة استرادا - كاستيليو، اكوادور)

٢٥ - وأردفت قائلة إن مشروع القانون المتعلق بتوفير المدفوعات التكميلية للمحافظة على الأحداث قد رفض. أما مشروع القانون الخاص بإصلاح قانون الاجراءات المدنية الذي ينهي التمييز ضد الشحاذين المعوقين والداعرات بوصفهن شاهدات فلا يزال معلقا. وثمة مرسوم ينص على التقاعد الخاص بدفع استحقاقات كاملة الى الأمهات العاملات اللاتي خدمن في الوظيفة لمدة ٢٥ سنة ولهن أكثر من خمسة أطفال رفض إذ رؤي أنه يقدم معاملة خاصة للمرأة ولأنه لا توجد لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي موارد كافية. وهناك مشروع اصلاح الخدمة المدنية وقانون الوظائف الادارية الذي سيوسع نصوص الحماية للأمهات في قانون العمل لتشمل المرأة العاملة في القطاع العام؛ لا يزال معلقا، وبموجب هذا الاصلاح ستوفر أماكن حضنة نهارية وتسهيلات للأمهات الحاضنات.

٢٦ - وذكرت أن الكونغرس الوطني رفض بالاجماع مشروع قرار يتعلق بالاعتراف القانوني بالأطفال غير الشرعيين كما رفضه الجمهور عامة؛ وبالرغم من أن المرأة تعجز غالبا عن تأمين الاعتراف القانوني بأطفالها فإن هناك خوفا من أن تحاول المرأة تسمية رجال أغنياء على أنهم آباء لأطفالها اذا انتقل عبء الاثبات الى الأب المزعوم.

٢٧ - وقالت إن الاقتراح القاضي بجعل الفحوص الطبية السنوية اجبارية بالنسبة للمرأة بقصد الاكتشاف المبكر لسرطان الرحم رفضه الكونغرس الوطني بسبب المعارضة الشديدة من جانب أصحاب الأعمال الذين يشكون من ارتفاع تكاليف ذلك. كما رفض اقتراح بدفع مكافأة سنوية خاصة للعاملات على أساس أن في ذلك تمييزا ضد العمال الذكور.

٢٨ - وذكرت أن مشاريع اصلاحات قانون العمل أجيّزت في القراءة الأولى في الكونغرس الوطني وتنظر حاليا التصويت عليها في اللجنة قبل أن تصبح قانونا. وبموجب الأحكام الجديدة تستحق المرأة الحامل والأمهات الحاضنات فترات أطول كاجازة الأمومة.

٢٩ - كما قالت إنه تحقق تقدم ملحوظ على مدى العقد الماضي في اصلاح القانون الجنائي وقانون الاجراءات الجنائية. وتستطيع المرأة التي تتعرض لاعتداء جسماني من زوجها أو أقاربها اللجوء الى المحاكم. وقد ألغيت من القانون الجنائي تهمة الزنا التي كانت تعامل المرأة بموجبها بقسوة أكبر مما يعامل به الرجال، بالرغم من بقائها في القانون الجنائي أساسا للطلاق. وزيادة على ذلك فإن الزوجة التي تضبط في حالة تلبس وهي ترتكب الزنا يمكن التغاضي عن معاقبتها بموجب القانون. بيد أنه من المفيد الإشارة الى أن الأزواج فقط لهم حق اللجوء الى هذه الأحكام كما يعنى اسلافهم أو خلفاؤهم من الاجراءات التي تتخذ باسمهم.

(السيدة استرادا - كاستيليو، اكوادور)

٣٠ - كما قالت إن اصلاحات القانون المدني الواردة في القانون رقم ٤٣ تمثل تقدما لا يرقى اليه الشك لقضية حقوق المرأة في اكوادور. ويعترف القانون الآن بحقوق الأطفال غير الشرعيين. وبينما كان الزوج في السابق هو المدير الوحيد لممتلكات الزوجين أصبح نظام ملكية الزوجين يختاره الزوجان وقت الزواج. ولم تعد المرأة مضطرة الى الإقامة في المكان الذي يختاره الزوج، كما لم تعد المرأة الحامل المنفصلة عن زوجها أو المطلقة منه مضطرة الى قبول مرافقة يختارها زوجها خلال الحمل لضمان اعتراف الأب بالطفل. وللمرأة الآن حرية الزواج من جديد فور الطلاق بشرط أن تثبت بطريقة يرضى بها القاضي أنها لم تكن حاملا وقت الطلاق. وتم تعديل الدستور باحلال عبارة "الأب والأم" في الأبواب ذات الصلة من قانون الأسرة حيثما كان يذكر فقط "الأب". ويعتبر هذا التعديل مفيدا بوجه خاص في تأكيد سلطة الأمهات تجاه أطفالهن. وتم الغاء عبارات "لا انفصام لها" و "لبقية حياتك" من قسم الزواج في مواجهة المعارضة الشديدة من الفئات النسائية التقليدية. ويقبل الآن مبرر اتخاذ موقف معاد كسبب للطلاق، باعتبار أنه يمنع الزوجين من التمتع بحياة زوجية مستقرة. وبالإضافة الى ذلك خفضت مدة الانفصال التي تشكل سببا للطلاق من أربع سنوات الى سنتين. كما أن ترك بيت الزوجية من جانب أحد الزوجين يعد من أسباب الطلاق.

٣١ - وينص مشروع القانون المدني المعروض على الكونغرس الوطني على تعيين قاض للأسرة يستطيع بفضل تدريبه الخاص اتباع نهج غير متقيد حرفيا بالقانون في القضايا الأسرية. وفيما يتعلق بمسألة حقوق المرأة في الأسرة فلا تزال تسيطر عليها بعض الانماط المتحيزة لنوع الجنس بشأن أدوار كل من الرجل والمرأة. وتكمن جذور القانون الاكوادوري في القانون المدني لروما القديمة وفي مبدأ 'السلطة الأبوية'، وهكذا فإنه من المهم تغيير قيم المجتمع عن طريق التعليم.

٣٢ - وانتقلت الى الأسئلة التي طرحتها اللجنة بشأن مواد محددة من الاتفاقية فقالت إن المديرية الوطنية للمرأة حققت نجاحا كبيرا في عملها مع العاهرات. وتم اجراء دراسة متعمقة لمشكلة الدعارة ونفذ عدد من برامج التأهيل الاجتماعية بنجاح. وبالإضافة الى ذلك أنشئت آلية لتوفير المعلومات المتعلقة بالوقاية من الأمراض والرعاية الصحية للعاهرات. ومن سوء الطالع أن العاهرات اللائي يعانين من متلازمة نقص المناعة المكتسب يعاملن بقسوة من الجمهور ومن سلطات الشرطة. بيد أن العاهرات الاكوادوريات أنشأن رابطتين وطنيتين ثبتت فعاليتهما بالرغم من الصعوبات في خلق وعي سياسي أكبر للمشاكل التي تواجهها هذه الفئة من النساء والدفاع عن مصالحهن المشتركة والنهوض بتضامن أكبر داخل هذه الفئة.

٣٣ - وعن موضوع المرأة في الحياة السياسية قالت إنه بالرغم من تقديم عدد من المقترحات فلم تعتمد أية قوانين لزيادة عدد النساء في البرلمان وفي الفرع التنفيذي. وزيادة على ذلك فإنه لا يوجد حزب

(السيدة استرادا - كاستيليو، إكوادور)

سياسي يشجع المشاركة النسائية عن طريق نظام للحصص أو بأية وسيلة أخرى. وقدمت نقابات العمال قدرا ضئيلا من المساعدة للمرأة في هذا المجال.

٣٤ - وردا على الأسئلة المطروحة بشأن المادة ١٠ من اتفاقية التمييز في التعليم قالت إنه إلى جانب الحملة الوطنية لمحو الأمية التي سبق أن ذكرتها، توجد حملة مستقلة نظمها المديرية الوطنية للمرأة تركز على تدريب المرأة في المناطق الريفية لحماية البنات من ترك المدرسة. وكجزء من الإصلاحات قامت وزارة التعليم بتعديل المحتوى الجنسي للكتب المدرسية ومناهج التعليم. كما أنه مما يشير الاهتمام تعيين امرأة مؤخرا وزيرة للتعليم. ومن سوء الطالع أنه لا تتوافر احصاءات عن عدد النساء والرجال الذين حصلوا على قروض ومنح دراسية دولية أو التحقوا بصفوف ادارة التعليم العالي.

٣٥ - وبشأن موضوع التمييز ضد المرأة في مجال التوظيف فإن للمرأة الإكوادورية، شأنها شأن جميع المواطنين، الحق في اللجوء إلى المحاكم عندمات تعاني من التمييز خلال عملها. بيد أنه لا يوجد تشريع خاص يحمي العاملات اللاتي يكن من ضحايا التمييز القائم على الجنس.

٣٦ - وذكرت أن تشغيل القصر غير ممنوع في إكوادور. وبدلا من ذلك، وفي مواجهة الحقائق الاجتماعية والاقتصادية، فإن التشريع الذي يحكم القصر يتولى حمايتهم من الاستغلال في أعمالهم ويمنع تشغيلهم في أية مهنة أو بيئة يمكن أن تقف في طريق تعليمهم أو تضر بصالحهم الجسماني أو الذهني أو الروحي أو الأخلاقي أو الاجتماعي.

٣٧ - وردا على الأسئلة المطروحة في إطار المادة ١٢ بشأن التدابير ذات الأولوية التي اتخذت لتحسين حالة صحة النساء في المناطق الريفية، واللائي يقدر ٦٧ في المائة منهن إلى الخدمات الصحية الأساسية مثل الإصحاح ومياه الشرب اعترفت بأنه لا توجد لدى الحكومة سياسة هادفة في هذا المجال بالرغم من المقترحات التي قدمتها وزارة الصحة.

٣٨ - وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في إعداد وتنفيذ الخطط الإنمائية ولا سيما في الزراعة أجابت بأنه لا يمكن القول بأن المرأة في وضع يسمح لها بالتأثير على القرارات الحكومية في إكوادور بالرغم من وجود المرأة كوزيرة للتعليم ووجود عدة نساء في مناصب وكالات الوزارات ووجود خمس نائبات برلمانيات.

٣٩ - الرئيسة: قالت إن الإجابة التفصيلية لممثلة إكوادور تصور بوضوح الطبيعة الحرجة للحالة التي تواجهها المرأة في إكوادور. والواقع أن النساء والأطفال يحملون أعباء المصاعب التي يفرضها برنامج

(الرئيسية)

التكيف الهيكلي الحالي ومستويات البطالة المرتفعة في هذا البلد. وذكرت أن كثيرات من أعضاء اللجنة اشتركن في كفاح الدفاع عن حقوق المرأة في بلد كل منهن وأن اللجنة تود على الصعيد الفردي أن تعبر عن تضامنها مع نساء إكوادور في الوقت الذي يجري فيه إصلاح القانون الجنائي. وقد تتمكن اللجنة من تنظيم حلقة دراسية في ذلك البلد لتتقدم بتوصيات محددة إلى حكومته.

٤٠ - وأشارت إلى السلطة التي يمارسها الأزواج في إكوادور داخل الأسرة فذكرت أنه حتى في إيطاليا، التي تعد واحدة من أكثر دول أوروبا تقدماً في تشريعات حقوق المرأة اعتمد مؤخراً قانون أسرة جديد والغني فيه مبدأ 'السلطة الأبوية'. وهكذا فإن التقدم يتطلب الكثير من الجهد والتضحية. وهذا صحيح في الوقت الحاضر بسبب المناخ الاقتصادي غير المواتي الذي يؤثر في المرأة بصورة غير متناسبة.

٤١ - السيدة غارسيا - برينس: قالت أنها، بوصفها من أمريكا اللاتينية، تتأثر بشدة وتشعر بالضييق إزاء تقرير إكوادور وتشكر ممثلة هذا البلد على صراحتها. ولا يدع التقرير مجالاً للشك في أن المجتمع الإكوادوري مجتمع أبوي، يسيطر عليه الذكور ويميز ضد المرأة. والوضع هناك خطير بحيث أنه لا معنى لطرح الأسئلة عن مواد معينة. ويجب على الحكومة الإكوادورية أن تلتزم بالاتفاقية التي وقعت وتوقف المخالفات اليومية المستمرة للحقوق الأساسية للمرأة.

٤٢ - السيدة كارترايت: قالت إنها تشارك من كل قلبها في الآراء التي أبدتها السيدة غارسيا - برينس. والواقع إن إكوادور واجهتها مشاكل اقتصادية قاسية؛ بيد أنه تبين مع ذلك أنه تمكن معالجة مسألة حقوق المرأة بدون نفقات كبيرة من الأموال. وبالرغم من أن إكوادور تعهدت لدى تصديق الاتفاقية بإعطاء المرأة حقوقها فإنها بالتأكيد لم تجعل قوانينها تسير هذا الصك. وللتغيرات التشريعية أهمية رمزية كبيرة وتأثير عميق على المجتمع. ويجب مطالبة إكوادور بإجراء استعراض منهجي فوري لجميع فصول تشريعها وإسباغ المساواة على المرأة.

٤٣ - السيدة بوستيلا: قالت إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في إكوادور تشير إلى أنه لا يزال ينبغي تحقيق الكثير في هذا البلد. ومع ذلك فقد تحقق قدر هام من الإنجازات الثقافية والإصلاحات التعليمية. وتستحق المرأة في إكوادور الشناء لتعديل التشريع بطريقة تتفق تماماً مع شروط الاتفاقية. وفي الوقت الذي قدمت فيه ممثلة إكوادور عرضاً صريحاً وتفصيلياً للحالة الراهنة في هذا البلد فإنها لم تبلغ اللجنة الكيفية التي تنوي بها الحكومة تنفيذ الاتفاقية. وأكدت أن صياغة القوانين وتعديل القوانين الحالية يرجع قبل أي شيء إلى مسؤولية الحكومة وفقاً لهذا الصك الذي صدقت عليه بدون تحفظات. ويجب عدم معاملة صكوك حقوق الإنسان بوصفها صكوكاً ثانوية.

٤٤ - السيدة أويج: قالت إنه يتضح من التقرير أنه بالرغم من صياغة مشاريع قوانين كثيرة فإنها لم تصدر بعد كقوانين. بيد أنه إذا أريد تغيير المواقف التمييزية ضد المرأة فإن الإصلاح التشريعي وتدابير رفع الوعي من الأهمية القصوى، بمكان. ويجب أن يكون التغيير مرغوبا فيه ليس فقط من فئة صغيرة من مفكري الحركة النسائية وإنما من جميع النساء في جميع مستويات المجتمع. وبمجرد تحقيق هذه المرحلة الأولى تستطيع المرأة حينئذ التقدم للتحرك لصالح قضيتها. وفي النهاية اقترحت أن تستكشف اللجنة وسائل التعبير عن دعمها للمرأة في إكوادور.

٤٥ - السيدة أباك: قالت إن اللجنة ربما تنظر في إصدار بيان بالتضامن مع المرأة في إكوادور إذا كان مثل هذا الإجراء يدخل في نطاق بحثها. ومما يدعو للأسف أن التقرير تنقصه خطط تحسين الحالة في ذلك البلد. بيد أنه من الواضح أن الاحتياجات الإنسانية الأساسية مثل المياه النقية والغذاء الجيد لهما على الأقل أهمية الإصلاحات التشريعية. وحيث أن الحقوق القانونية لا يمكن التمتع بها بدون الحياة ذاتها فينبغي لإكوادور إيلاء اهتمام كبير لقضايا التنمية.

٤٦ - وأضافت أن من المهم أيضا تسمية الأطفال المولودين خارج نطاق الزواج. ومن الأهمية بمكان أن تسمية الأب والاعتراف به أمران منفصلان تماما؛ ويمكن إثبات الأبوة بإجراء طبي بسيط. ويجب أن نمنح الأم حق منح اسمها لطفلها. وزيادة على ذلك فإنه من الضروري حدوث تغيير في المواقف تجاه مرضى الإيدز ولا سيما تجاه العاهرات اللاتي ينبغي معاملتهن ببعض الاحترام والتعاطف كالأخرين: فالطريقة التي التقطن المرض بها غير هامة.

٤٧ - السيدة خان: قالت إنه تسررها الإشارة إلى أنه على الرغم من الضائقة الاجتماعية والاقتصادية، قامت إكوادور بإصلاحات تشريعية وقضائية كبيرة تتفق مع الاتفاقية وألغت بعض الأحكام التمييزية من القانون الجنائي. بيد أن التقرير كشف أن دستور إكوادور يمنع اتخاذ إجراءات إيجابية مؤقتة لصالح المرأة. وفي مجتمع مثل مجتمع إكوادور حيث تتشرب العادات والممارسات بمفهوم الرجولة يمكن أن تكون هذه التدابير فعالة. كما أن العنف ضد المرأة يمثل أيضا مشكلة خطيرة في إكوادور. وأوضحت التقارير المقدمة من المنظمات غير الحكومية أن الغالبية العظمى من القضايا المرفوعة من النساء تتضمن عنفا منزليا؛ بيد أن العنف القائم على نوع الجنس يعتبر عادة مسألة خاصة ومنزلية وتهمله المحاكم.

٤٨ - ومضت تقول إنه من الصعب تغيير المواقف ولكن هذه المواقف لا تعد غير قابلة للتغيير. وعن طريق رفع الدعوى والإجراءات الإيجابية المؤقتة يمكن تغيير هذه الأنماط. وينبغي أن يتضمن التقرير الدوري المقبل لإكوادور خططا للقضاء على هذه الأنماط المهينة والتمييزية من المجتمع.

٤٩ - السيدة ناكينن: قالت إنه يوجد تناقض كبير بين نصوص الاتفاقية والحالات القانونية والواقعية في إكوادور. ومن رأيها أن التقرير المقبل ينبغي أن يتضمن تقييما للتشريع الإكوادوري مع التركيز على هذه التناقضات.

٥٠ - السيدة نيكوليفنا: قالت إنه ينبغي لنساء إكوادور أن يتحدن لتأمين الحقوق المتساوية للمرأة. ولا يمكن تفسير الظروف المساوية السائدة بالأحوال الاقتصادية وحدها؛ فالحكومة تفتقر بوضوح إلى الإرادة السياسية اللازمة لمعالجة الحالة التمييزية الموجودة. وهكذا يجب أن تتخذ اللجنة إجراءات لإجبار الحكومة على احترام التزاماتها بموجب الاتفاقية. ومما يدعو للأسف أن التغييرات التشريعية المذكورة في التقرير لا تزال في شكل مشروع. ويجب تذكير إكوادور بإعداد تقرير يقدم خلال سنتين عن التغييرات التي ادخلتها في تشريعها تبعا للاتفاقية.

٥١ - السيدة أويدراوغو: قالت إن من الأمور الشيقة استكشاف ما إذا كانت الروح الكفاحية التي يظهرها مناصرو المرأة واضحة أيضا في قطاعات أخرى من المجتمع الإكوادوري مثل المحيط الريفي. وسيكون من المفيد أيضا دراسة ما إذا كان النظام التعليمي يؤدي إلى استمرار اتجاهات السلطة الأبوية الصريحة في هذا المجتمع. وهي توافق على أن الإصلاح التشريعي وحده لا يكفي لتحسين حالة المرأة الإكوادورية التي تنكر حقوقها الأساسية تماما. كما أن التعليم ورفع الوعي أمران أساسيان. ويجب أن تقوم المرأة الإكوادورية بمقابلة الخبراء وتنظيم الاجتماعات والحلقات الدراسية بقصد استحداث استراتيجيات على نطاق البلد مبنية على معرفة محيطها الاجتماعي والاقتصادي الفريد.

٥٢ - السيدة شوب شيلينغ: قالت إنها تشاطر الاهتمامات مع عضوات اللجنة الأخريات. وأكدت أنه يمكن جعل التشريع يتمشى مع الاتفاقية بدون انضاق كبير للموارد. كما أنها تود أن تلفت انتباه إكوادور إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي يمكن بموجبه توفير المساعدات الى الدول الأعضاء لتنفيذ صكوك حقوق الإنسان.

٥٣ - السيدة غوردوليسن دي كوري: قالت إن إحداث تغير في تكوين الهيئات التشريعية خطير إذا أريد تطبيق التشريع المعادي للتمييز لصالح المرأة. وزيادة على ذلك فإن القضاة سيعمدون ببساطة إلى عدم تنفيذ مثل هذه القوانين إذا لم يسندها دعم كبير من جانب المرأة. وأشارت إلى أن إكوادور عضو في الاتحاد البرلماني الدولي الذي قام مؤخرا بالمناداة باتخاذ تدابير قوية لجلوس المرأة في الهيئات التشريعية مثل تخصيص موارد من الأحزاب السياسية على سبيل المثال لأغراض تدريب المرأة في جميع أنحاء البلد على القيادة.